تقرير اليوم الدراسي
الجهوية الموسعة من وجهة نظر النسيج الجمعوي

نظمت شبكة بلا حدود للجمعيات بأبي الجعد يوم 2010/04/04 بدار الثقافة أحمد الشرقاوي يوما دراسيا حول الجهوية الموسعة بطلب من اللجنة الإستشارية للجهوية التي نصبها صاحب الجلالة للمقاربة التشاركية والإدماجية وحرصها على الإصغاء و التشاور مع الهيئات الفاعلة، وكان الهدف من هذا اللقاء هو تفعيل جهوية متقدمة ذات معايير عقلانية لتحقيق جهوية ديمقراطية حقيقية وفعالة.

وقام بتأطير هذا اللقاء الأستاذ ندير المومني أستاذ جامعي وباحث في العلوم السياسية، وكذا الأستاذ محمد خمريش أستاذ جامعي وعضو المجلس البلدي لأبي الجعد.

عرف اليوم الدراسي حضور أكثر من 80 مشارك يمثلون هيئات سياسية مختلفة، جمعيات من مدن خريبكة، وادي زم ، بئر مزوي، شباب، أساتذة ، إعلاميون خصوصا وكالة المغرب العربي للأنباء بخريبكة.

استهل اللقاء بكلمة ترحيبية من طرف نائب منسق شبكة بلا حدود الجمعيات أبي الجعد السيد "عبد الكبير حرطة" .

بعد ذلك أخذ الكلمة الأستاذ محمد خمريش حيث كانت مداخلته حول " تأملات عملية حول الجهوية الموسعة بالمغرب" اعتمد في هذه المداخلة على تعريف الجهوية وهي وحدة و آلية وقاطرة للتنمية والإستثمار و إحداث نخب محلية قادرة على تدبير شؤونها بنفسها. والجهوية منذ دستور 1996/1992 عرف المغرب تقطيعا إداريا يخضع لمقاييس أمنية هذا التقسيم لم يراعى التقسيم المثالي.

معايير التقسيم :

- الأخذ بلغة الأرقام الوالي رئيس الجهة و الآمر بالصرف.
- الإختصاصات الحقيقية لرئيس مجلس الجهة.
- مركزية الإدارة المفرطة.

كما تطرق إلى كيفية منح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية وما هو الشكل القانوني لهذا الحكم/ وقبل أن ينهي مداخلته خرج ببعض الإقتراحات كانت على الشكل التالي:

- يجب خلق جهات حقيقية ومندمجة بنخب قادرة على تدبير الشأن المحلي حيث لا يمكن لإنجاح الجهوية إلا برجالاتها.
- يمكن الانتقال من الإدارة المبذرة إلى الإدارة المدبرة حيث لا يمكن النجاح إلا باستغلال الوقت.
- كيفية تنمية الموارد المالية للجهة التضامن الوطني
- الانتقال من عملية التعاقد (اتفاقية الشراكة) إلى سياسية التشبيك.
- خلق التوازن المالي يجب على الجهات الغنية تقديم يد المساعدة للجهات الفقيرة.
- خلق مدونات جهوية للتعمير (هندسة المجال خلق الإنسجام المعماري على المستوى الوطني).
- سياسة التكوين المستمر أي أن بعض الجهات تفتقر إلى الأطر العليا.
- إشراك المجتمع المدني في عملية تدبير الجهات في ما يلي :
  - خلق الاستثمارات
  - في عملية تقنية اتخاذ القرار

- تجسير التواصل بين الجهات وبين المجتمع المدني من خلال الندوات العلمية أو الملتقيات.

أخذ الكلمة الأستاذ ندير المومني حيث افتتح مداخلته بالتذكير بإحدى أهداف اليوم الدراسي وهو الخروج بمقترحات تصاغ بمذكرة لإجابة عن الأسئلة التي جاءت بها اللجنة الإستشارية للجهوية ثم تطرق لموضوع مداخلته "الجهوية الموسعة بالمغرب" وذلك من خلال الخطب الملكية السامية حيث أشار بأن الجهوية تنبني على ثلاث مبادئ أفقية وهي كالتالي:الوحدة - التوازن - التضامن(توزيع الإختصاصات بالجهة أو بالدولة بشكل متوازن) قصد تحقيق تضامن بين الجهات حيث تسعى إلى التمسك بمقدسات الدولة ووحدة التضامن.

وفي مايتعلق بالتقطيع الجماعي يجب خلق جهات متكاملة اقتصاديا ولتحقيق هذا الهدف يجب تطبيق عرض عمومي عبر الإجابة عن الأسئلة التالية:

- المجالس الجهوية يجب انتخابها عن طريق الإقتراع العام المباشر.
- المجالس الجهوية تنبني على تمثيلية ترابية أو اقتصادية.
- إدخال المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان (من الفصل 15 إلى الفصل 54)
- إدخال آلية مشاركة السكان عن طريق مبادرات واستشارات.
- ويضم الميثاق الجماعي (ممارسة الإستشارات) مستوى تكافؤ الفرص.
- كيفية ملائمة الآليات مع المستوى الجهوي ؟مشاركة السكان في السياسات العمومية الجهوية؟ما قضية مقاربة النوع؟
- إبداء رأي السكان.

وقد تخلل هذا اللقاء تدخلات من طرف عدة جمعيات وفعاليات تمثل المجتمع المدني والتي جاءت على الشكل التالي :

المداخلة 1 :-الحديث على ثلاث أسس مهمة : الأمن ، التنمية ، السكن الإجتماعي التنمية ترتكز على الإنتاجية الصناعية التي تحترم البيئة - الإستمارية - الإنصاف (تمكين المواطن من الكرامة " الشغل، الرعاية الصحية، الرفاهية).

- وجوب المقاربة التنموية التسيير من أجل النتائج - الحكامة

المداخلة 2 : يبقى المسؤول الأول هو المواطن إذن فالتنمية لا تأتي إلا من طرف المواطن ، ضرورة حب الوطن لأجل التنمية.

المداخلة 3 : بخصوص الحكامة الجيدة الرجوع إلى الوراء يحتل المغرب المرتبة 80 بعد ما كان يحتل المرتبة 46.

- ماذا يرجى من الجهوية

المداخلة 4 : عدم حضور ممولي الجهات

- عدم استيعاب المفهوم القانوني للجهوية ؟ وكيفية انتخابها وما مدى صفتها القانونية؟ لتمثيل الجهوية يجب وجود هيئة تمثل جميع المستويات
- ضرورة الإحتداء بدول أخرى قصد تطبيق مفهوم الجهوية
- جاءت الجهوية الموسعة لمعالجة مشكل الصحراء.

الإجابة عن التساؤلات :

- الهاجس الذي يشغل بال المغربة هو الهاجس التنموي حيث يحتل المغرب مراتب مذلة في التعليم ينبغي التركيز على الجانب التنموي وهذا الجانب من اختصاص رئيس المجلس البلدي حيث أن النائب البرلماني يمثل المنطقة من الجانب التشريعي.
- ومن أهم الأسباب في فشل الجماعات المحلية هو الأمية لهذا يجب على رئيس الجماعة أن يكون حاصلا على الإجازة في القانون وهذا يمنحه صفة التدبير.

- الهدف من الجهوية في العشرينية الأخيرة كانت إرادة قوية لمحاربة الهشاشة والفقر وتحديث الإدارة من خلال سياسة القرب ، الإنتقال من الإدارة التي تسعى إلى تخديم المواطن إلى الإدارة التي تسعى إلى خدمة المواطن وهذا لا يأتي إلا بإصلاح القضاء ونفي المركزية المفرطة.
- ضرورة إعطاء صلاحية لمدير جهة أو أكاديمية لاتخاذ القرار.

كما تم تنظيم ثلاث ورشات عمل على تأطيرها الأستاذ ندير المومني حيث اختتم اللقاء بالإقتراحات التالية:

- خلق قطب جمعوي محلي كمخاطب ومشارك في تحقيق التنمية.
- تمثيلية المجتمع المدني بالجهة
- الإنخراط الفعلي للساكنة في العمل الجمعوي وفي اجتماعات الجهة.
- العدالة في تقسيم الثروات بين الجهات.
- منح حرية التعبير الهادف للمواطنين.

أنظر الملحق (أشغال الورشات)

الورشة الأولى

1- نقــط الــقوة :

- مساهمة الجمعيات في الإشعاع الثقافي عبر إحياء الثرات المحلي (مهرجان الشعر العربي- مهرجان المديح والسماع الصوفي - عبيدات الرمى....).
- مساهمة الجمعيات الرياضية في الإشعاع الرياضي (بطولة العدو الريفي)
- النسيج الجمعوي كقوة اقتراحية في تبنيه مشاريع تنموية (التشجير داخل الأحياء والجماعات القروية).

نقط الضعف:

- الإقصاء من المشاركة في التصور العام (الموسم الثقافي كمثال)
- غياب الحكامة الجماعية بل الجمعوية (غياب التواصل، غياب التأطير ....)
- عدم القدرة على تنفيذ البرامج المرسومة (الدعم المالي...).

2-

المجال	المقترح	المبررات	عناصر تطبيق المقترح	شروط تطبيق المقترح
الأدوار المقترحة لمشاركة المجتمع المدني في التنمية الجمعوية	1- خلق قطب جمعوي محلي كمخاطب ومشارك في تحقيق التنمية.	- قوة تواصلية واقتراحي.	- عقد لقاءات تواصلية.	- على أساس موضوعاتي أي تكامل الجمعيات فيما بينها.
	2- السعي إلى دور الوسيط بين الهيئات المنتخبة والمواطنين	- دور الرقابة - تفادي التهميش	- تطبيق مقتضيات الميثاق الجماعي	- خلق ترسانة قانونية جديدة لتنظيم دور الوساطة.
أشغال ومقاربات المشاركة المباشرة للمواطنين في حياة	تنظيم استفتاءات محلية واستشارات لإشراك المواطنين	لتفعيل دور المواطن الإيجابي في التنمية.	عقد لقاءات تحسيسية	ضرورة ممارسة الحقوق والواجبات

3- الآثار المتوقعة:

- السعي إلى استفادة جميع السكان من المساعدة الإجتماعية (قافلة طبية...) ، والإقتصادية (خلق مشاريع مدرة للدخل.....).

- تحصين المكتسبات المحققة.

الورشة الثانية:

1- نقـــط الـــقوة :

* حضور ومشاركة المجتمع المدني:
  - الحضور في دورات المجلس البلدي.
  - الحضور في دورات المشاريع التنموية.
* قرب المجتمع المدني من هموم المواطنين (حقوق الإنسان- تربية غير النظامية- مقاولين الشباب)
* توفر أشكال التنسيق والشراكات (شبكة بلا حدود – شراكات مع مؤسسات عمومية)
* وجود أطر بشرية مؤهلة (حاصلين على شواهد عليا مهنية وتقنية).

نقط الضعف:

- غياب التواصل مع الجهات المسؤولة (المجلس البلدي – المجلس الإقليمي الجهوي).
- عدم تفعيل اللجنة الاستشارية للمساواة وتكافؤ الفرص.
- ندرة الدعم المالي واللوجيستيكي.

2-

المجال	المقترح	المبررات	عناصر تطبيق المقترح	شروط تطبيق المقترح
الأدوار المقترحة لمشاركة المجتمع المدني في التنمية الجمعوية	1- تمثيلية المجتمع المدني بالجهة.	- الإستجابة لحاجيات المواطنين من خلال تشخيص الواقع.	- إحداث لجنة دائمة للمجتمع المدني بالجهة.	- المرافعة.
	2- خلق ميزانية خاصة بالجمعيات	- تعزيز قدرات الجمعيات وتسهيل عملية انجاز المشاريع	- إحداث هيئة مالية مشتركة	- صياغة إطار قانوني.
أشغال ومقاربات المشاركة المباشرة للمواطنين في حياة الجهة	- إعداد ملف مطلبي.	- الوقوف بشكل دقيق على مطالب المواطنين.	- لجنة ممثلة للسكان (منتخبون – جمعيات أحياء ...)	المرافعة.

3- آثار تطبيق المقترحات:

- تمكين المواطن من آلية تمثيلية فعالة للاستجابة لحاجياته اليومية الضرورية.ذ
- إعادة واسترجاع الثقة للمواطنين.
- مواطن مسؤول وواعي.
- المواطنة الصادقة.
- تفعيل دور الجمعيات وتعزيز ديناميتها.

الورشة الثالثة

1- نقـــط الـــقوة :

- تكاثر أعداد الجمعيات.
- توفر الموارد المالية بطرق عدة أبواب.
- انفتاح قانون الحريات العامة (على مستوى الجهة المعنية : المساهمة في عدة ميادين) عقد شراكات مع مؤسسات وطنية أو محلية.
- استقلالية الجمعيات عن الأحزاب.
- انخراط بعض النخب المحلية في العمل الجمعوي (الأطباء – محامون- مقاولون – جامعيون).

نقط الضعف:

- غياب فعالية بعض الجمعيات (غياب أنشطة – التكوين...)
- افتقار الجمعيات إلى : آليات الاشتغال (مقرات الاشتغال- التجهيزات الجماعية – والمرافق العمومية).
- تدخل ما هو سياسي في ما هو جمعوي مثال: (الإحسان العمومي لأغراض سياسية).

2-

المجال	المقترح	المبررات	عناصر تطبيق المقترح	شروط تطبيق المقترح
الأدوار المقترحة لمشاركة المجتمع المدني في التنمية الجمعوية	1- إحداث شبكات جمعوية.	- تخفيف العبء عن الجمعيات وامتلاك قوة اقتراحية وتنموية .	- خلق آليات تواصلية بين الجمعيات وتعديل قانون من أجل ذلك (نص تنظيمي).	- اشراك الجمعيات الفاعلة.
	2- إشراك الجمعيات في التنمية الجهوية	- باعتبار الجمعيات هي الأقرب للحقائق المحلية.	- تعديل القانون المنظم للجهة 47-96	- الديمقراطية والمساواة (احداث تمثيلية داخل الجهة)

	3- العدالة في تقسيم الثروات بين الجهات.	- خلق توازن وتضامن بين الجهات.	- خلق لجنة وطنية تضم المجتمع المدني وكل الفاعلين.	- تغيير معايير التقسيم بما فيها الهاجس الأمني.
أشغال ومقاربات المشاركة المباشرة للمواطنين في حياة الجهة	1- انخراط فعلي للساكنة في العمل الجمعوي وفي اجتماعات الجهة.	- لاستيعاب ما يجري على صعيد الجهة.	- انفتاح الجمعيات على الساكنة وخلق آليات تواصل.	- التربية على روح المواطنة.
	2- منح حرية التعبير الهادف للمواطنين.	- لترسيخ الديمقراطية ودولة القانون.	- تعديل قانون الحريات العامة (تطبيقه)	- انفتاح وسائل الإعلام وكل الوسائط على هموم الساكنة.

3- آثار تطبيق المقترحات:

- تقوية النسيج الجمعوي(التكاملية – الجودة – الفاعلية – تقوية البعد التشاركي للساكنة).
- انسجام العملية التنموية مع الحقائق المحلي.
- إعادة الثقة للمواطنين في مجالسها المحلية.
- تحسين صورة المغرب دوليا في جميع الميادين.
- خلق جو ملائم لتطبيق الجهوية الموسعة(مجتمع مدني قوي، المواطنة الشريفة والسليمة، جماعات محلية خدومة وفاعلة).
- المساواة أمام التكاليف العمومية.